حال الديمقراطية الإسرائيلية- من سيء إلى أسوأ!

(*) مع انتهاء العام ٢٠١٠ دلّت مؤشرات جديدة على أن الديمقراطية الإسرائيلية تتدهور عامًا بعد آخر من حال سيئة إلى حال أسوأ. وكان آخرها «استطلاع مؤشر الديمقراطية» الذي ينشره سنويًا «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس)، والذي أشارت نتائجه للعام الفائت والتي أعلنت في مطلع كانون الأول الماضي إلى أن نسبة ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل تؤيد رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وترتفع نسبة تأييد هذا الأمر لدى الجمهور اليهودي إلى ٦٢ بالمئة.

وقالت البروفسور تمار هيرمان، وهي باحثة كبيرة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إن النتائج العامة لهذا الاستطلاع تؤكد أن «الشرخ الأكثر إشكالية في المجتمع الإسرائيلي، فيما يتعلق بتأثيره على الديمقراطية، كامن في الشرخ اليهودي- العربي، ذلك بأنه يهدّد صورة إسرائيل الديمقراطية بالخطر».

كما تبين من الاستطلاع نفسه أن ٤٦ بالمئة من اليهود يضايقهم العيش إلى جانب جيران عرب، وأن ٣٦ بالمئة منهم يضايقهم العيش بجوار عمال أجانب أو مرضى نفسانيين.

وأكد ٦٢ بالمئة من اليهود أنه ما دامت إسرائيل موجودة في خضم نزاع مع الفلسطينيين فلا يجوز أن تأخذ في الاعتبار آراء المواطنين العرب بشأن موضوعات السياسة الخارجية والأمن. وقال ٣٣ بالمئة منهم إنه في حال اندلاع حرب أو نشوب أزمة أمنية حادة، على إسرائيل أن تعامل مواطنيها العرب كما تعاملت الولايات المتحدة مع مواطنيها اليابانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن تقوم باحتجازهم في معسكرات اعتقال كي لا يقدموا مساعدات إلى العدو. كما أبدى ٦٧ بالمئة من اليهود معارضتهم ضم أحزاب عربية أو وزراء عرب إلى الحكومة الإسرائيلية. ويعتقد ٥٣٪ من هذا الجمهور أن من حق الدولة تشجيع هجرة العرب إلى خارج دولة إسرائيل.

من ناحية أخرى، أعرب ٨١ بالمئة من الذين شملهم هذا الاستطلاع عن ثقتهم بالجيش الإسرائيلي في حين كانت نسبة هؤلاء في استطلاع العام الفائت ٧٩ بالمئة، وكانت ٧١ بالمئة قبل عامين، وقال ٥٠ بالمئة

إن منظمات حقوق الإنسان مثل جمعية حقوق المواطن وبتسيلم تلحق أضرارًا فادحة بإسرائيل.

وبلغت نسبة الثقة برئيس الحكومة في هذا الاستطلاع ٣٩ بالمئة (٣٥ بالمئة في العام الفائت، و١٧ بالمئة قبل عامين)، وبالكنيست ٣٧ بالمئة (٣٨ بالمئة في العام الفائت). أمّا نسبة الثقة بالوزراء فقد بلغت ٣٣ بالمئة، وبالأحزاب ٢٥ بالمئة.

وأعرب ٧٠ بالمئة عن الثقة برئيس الدولة شمعون بيريس، في حين أن الثقة برئيس الدولة السابق موشيه كتساف في آخر عام من ولايته لم تتجاوز ٢٢ بالمئة. وأعرب ٣٢ بالمئة عن اعتقادهم بأن الرجال أكثر نجاحًا من النساء في الزعامة السياسية. وقال ٤٥ بالمئة إن المحكمة الإسرائيلية العليا ليست موضوعية من ناحية سياسية، ولذا فمن المهم تقليص صلاحياتها، غير أن ٥٤ بالمئة أعربوا عن ثقتهم بهذه المحكمة، في حين كانت نسبة هؤلاء في استطلاع العام الفائت ٥٢ بالمئة.

وأشار «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أنه في نطاق هذا الاستطلاع جرى تفحص ما إذا كان المواطن الإسرائيلي «يتكلم عن الديمقراطية» فقط أم أنه «يمارس الديمقراطية ويساهم في صنعها». وكان من المفترض أن يُترجم التأييد المعلن للقيم الديمقراطية المجردة إلى مواقف ومسلكيات تتسق مع هذه القيم، لكن ما تكشف على أرض الواقع هو أنه في الحالات والظروف التي لا يكون فيها تجسيد القيم المعلنة مريحًا، أو أنه يكون باهظ الثمن، فإن هذا الجمهور يتخلى في غير مرة عن تلك القيم بسهولة كبيرة. وتدل معطيات هذا الاستطلاع الأخير، الذي يستند مشروعه إلى مؤشرات دولية مقارنة، على وجود فجوة كبيرة في إسرائيل بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي.

وإلى جانب التأييد الواسع للطرح القائل بأن على إسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية، يتضح أن الجمهور الإسرائيلي يميل إلى وصف الديمقراطية الإسرائيلية بـ«الضعيفة» و«غير الناجعة»، ويرى أن الحل الأفضل هو حكم مركزي أكثر. وتثمن أغلبية المستطلعين (٦٠ بالمئة) المزايا الكامنة في زعامة قوية تستطيع (بحسب رأيها) حل المشاكل بنجاعة. وتفضل الأغلبية (٥٩ بالمئة) نظام تكنوقراط- خبراء يتخذ قرارات تستند إلى اعتبارات مهنية وليس إلى اعتبارات سياسية.

وتؤيد أغلبية الجمهور في إسرائيل علنا، كما في دول ديمقراطية عديدة أخرى، النظام الديمقراطي، إذ أعرب ٨١ بالمئة من مجمل الجمهور عن موافقتهم على الرأي المبدئي القائل إن «الديمقراطية في الواقع ليست نظاما مثاليا، غير أنها أفضل من سائر أنظمة الحكم

ليبرمان: الوجه "المشرق" للديمقراطية الاسرائيلية!

الأخرى». لكن على الرغم من هذا التأييد المبدئي فإن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (٥٥ بالمئة) يؤيد الطرح القائل إن «الوضع العام لإسرائيل كان يمكن أن يكون أفضل كثيرا لو كانت هناك مراعاة أقل لقواعد الديمقراطية».

وفيما يتعلق بالموقف من مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية» لدى مجمل الجمهور اليهودي، أشارت أعلى نسبة - ٤٣ بالمئة- إلى أن شطري هذا التعبير (يهودية وديمقراطية) لهما أهمية متساوية، واعتبر ٣١ بالمئة أن المكوّن اليهودي أهم أكثر، في حين اعتبر ٢٠ بالمئة فقط أن المكوّن الديمقراطي أهم أكثر.

وجرى التنويه بأن فكرة كون المواطنة تعني مكانة قانونية متساوية لم يستبطنها الجمهور الإسرائيلي إلا بشكل جزئي فقط، إذ أيد ٥١ بالمئة من مجمل الجمهور إتباع مساواة تامة في الحقوق بين اليهود والعرب، وتبين أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب: ٥ر٣٥ بالمئة فقط من العلمانيين يعارضون ذلك، مقابل ٥١ بالمئة من التقليديين، و٦٥ بالمئة من المتدينين، و٧٢ بالمئة من المتدينين الحريديم (المتشددين). ويعتقد قرابة ثلثي اليهود (٦٢ بالمئة)، كما ذُكر سابقًا، أنه طالما كانت إسرائيل في نزاع مع الفلسطينيين فإنه لا يجوز أخذ رأي السكان العرب في إسرائيل في موضوعات السياسة الخارجية والأمن بعين الاعتبار، وتعتقد نسبة مشابهة (٦٧ بالمئة) من الجمهور أنه يجب عدم السماح لأقارب من الدرجة الأولى لمواطنين عرب بالدخول إلى إسرائيل في إطار لمّ شمل العائلات. وعلى صلة بذلك تعتقد أكثرية المستطلعين من مجمل الجمهور (٥٥ بالمئة)

ونوّه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقا سياسية متساوية للجميع». ففي العام ١٩٩٩ رأى ٢٧ بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي العام ٢٠٠٠ رأي ٣٢ بالمئة أنه الأهم، لكن منذ العام ٢٠٠٢ تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين ١٤ - ١٨ بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاظم المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

أنه يجب أن تخصص للبلدات اليهودية موارد أكثر من الموارد التي تخصص للبلدات العربية، وعارضت هذا الرأي أقلية (٤٢ بالمئة). وفي الجمهور اليهودي، ثمة أغلبية واضحة (٧١ بالمئة) في اليمين مؤيدة لهذا الموقف، فيما وافقت عليه في معسكر الوسط أقلية (٤٦ بالمئة)، وفي معسكر اليسار أقلية أدنى من ذلك (٣٨ بالمئة). ويتضح من انقسام الإجابات بحسب درجة التدين أن ٥١ بالمئة من المتدينين الحريديم يوافقون على هذا التحديد (الرأي)، في حين أن ٤٥ بالمئة من صفوف المتدينين و٢٨ بالمئة من صفوف التقليديين و١٨ بالمئة فقط بين العلمانيين يوافقون عليه.

وعقب وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على نتائج الاستطلاع بقوله إن قيادة العرب في إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كراهية اليهود للسكان العرب. وأعرب عن رضاه من تأييد أغلبية الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وقال «يبدو أن الجمهور العريض في إسرائيل أكثر شجاعة من قيادته في هذا الشأن».

وسُئل ليبرمان في سياق مقابلة أدلى بها إلى راديو «صوت إسرائيل» عن رأيه بشأن تأييد ٣٣ بالمئة من اليهود احتجاز المواطنين العرب في معسكرات اعتقال في حال اندلاع حرب، وتأييد ٥٣ بالمئة منهم تشجيع العرب على الهجرة من البلد، فقال إن «المسؤولية الكاملة عن هذه النتائج تقع على عاتق قيادة عرب إسرائيل». وأضاف «إن من خرج العام ٢٠١٠ في تظاهرات داخل دولة إسرائيل وهو يرفع صور (الأمين العام لحزب الله) حسن نصر الله ويطلق هتافات التأييد لحزب الله ويؤيد حركة حماس علنًا ويقف إلى جانبها ضد دولة إسرائيل هو الذي يتحمل المسؤولية عن هذه النتائج».

وادعى ليبرمان أن حزبه («إسرائيل بيتنا») يحاول أن يتبع سياسة عقلانية تقوم على أساس الدفاع عن النفس، ورأى أن تأييد ٥٤ بالمئة من الجمهور في إسرائيل رهن حق التصويت للكنيست بإعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وصهيونية «يعبر عن موقف واضح لأغلبية السكان في إسرائيل، التي باتت تدرك أن الواقع القائم يلزم إيجاد صلة بين المواطنة والولاء، وأن أي تأجيل في هذا الشأن سيشجع التشرذم ويمس شرعية الدولة».

من ناحية أخرى تناول مقال ظهر في العدد الأخير من المجلة الفصلية «المستجد الإسرائيلي»، التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب (عدد تشرين الأول ٢٠١٠)، والذي خُصّص لإجمال العقد الفائت (٢٠٠٠- ٢٠١٠) وتأثير الانتفاضة الفلسطينية فيه، موقف الرأي العام الإسرائيلي إزاء «المبدأ الديمقراطي». وهو بقلم الباحث في المعهد الدكتور يهودا بن مئير، الذي كان في السابق عضوًا في الكنيست وشغل منصب نائب وزير الخارجية، والباحثة أولنا بيغانو - مولدافسكي، واستندا فيه إلى مجموعة كبيرة من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد، وإلى استطلاعات أخرى أيضا تم نشرها في الصحف والمجلات والدراسات ذات الصلة، منذ العام ١٩٨٥ وحتى العام ٢٠٠٩. ونوّه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقا سياسية متساوية للجميع». ففي العام ١٩٩٩ رأى ٢٧ بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي العام ٢٠٠٠ رأي ٣٢ بالمئة أنه الأهم، لكن منذ العام ٢٠٠٢ تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين ١٤ - ١٨ بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاظم المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

الحفاظ على المبادئ الشكلية لوحدها لا يضمن وجود ديمقراطية جوهرية!

وبمبادرة من جمعية حقوق المواطن أطلقت أربع منظمات في إسرائيل، في أيلول ٢٠١٠، مشروعًا اسمه «مشروع الديمقراطية»

اعتقال عمال فلسطينيين في اللد.

يهدف إلى أن «تشكّل المحافظة على الديمقراطيّة فرصة كي تصبح القيم الكونيّة مصدرًا للتماثل المشترك من دون التنازل عن الهوية الفرديّة أو الدينيّة أو القوميّة أو الجندريّة أو الطبقيّة أو غيرها».

وهذه المنظمات هي: جمعية حقوق المواطن؛ أجندة- المركز الإسرائيلي للإستراتيجية الإعلامية؛ شتيل- خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي؛ سيكوي- الجمعية لدعم المساواة المدنية.

ومما ورد في بيان التعريف بهذا المشروع ما يلي:

كلنا نشعر بذلك: قوانين اللعبة التي تشكّل قاعدة حياتنا في هذا المكان، والأمور التي كانت بديهيّة حتى ما قبل فترة وجيزة، لم تعد كذلك. ها هي «الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط» تجلس على منحدر أملس. لكن الآن فإن أسسها - وهي الأسس الديمقراطيّة التي تهمّنا جميعًا- تتعرّض للهجوم، ونحن ننحدر بتسارع شديد نحو واقع أقلّ ديمقراطيّة من ذي قبل. تتخبّطين في ما إذا كان يجدر بك أن تتحدّثي بما تفكّرين، إذ قد يشكّل ذلك عائقًا في القبول للعمل أو في الترقية، أو قد يشكّل مصدرًا للإزعاج في المحيط الاجتماعي. أمّا أنت فتخاف من ردّ فعل عنيف من قبل الشرطة على تظاهرة قانونيّة، وقد تُعتقل. تُطالب بالتنكّر لهويتك ولغتك كي تستطيع السكن في مكان ما، أو كي تحافظ على مكان عملك. لا يكاد يوم يمرّ لا تُنشر فيه أخبار في وسائل الإعلام حول مشاريع قوانين تمسّ بالحريّات: تحديد الأمور التي يُسمح بالتحدّث فيها أو الاحتجاج عليها؛ ثمّة تراجُع في الحق في الخصوصيّة؛ يُحرم الحق في الزوجيّة؛ تعاني الحريّات الأكاديميّة من التهديد. وتلك كلّها مجرّد قائمة جزئيّة. بالأمس جرى الحديث عنها هي، واليوم عنك أنت؛ وعمّن سيجري الحديث في الغد؟

نحن الجمهور لدينا القدرة على إيقاف هذا التدهور، وتغيير اتجاه الريح في نهاية المطاف. وهنا، في مشروع الديمقراطيّة، يبدأ من جديد النضال من أجل قواعد اللعبة. إن موقع المشروع هو منصة للمعلومات والنقاشات والنشاط الميدانيّ في سياقات الديمقراطيّة المختلفة والرحبة في إسرائيل. انضمّوا إلينا: «كلّ ما هو مطلوب كي

حين تتدهور المعايير وتضمحل المبادئ الديمقراطيّة، فإن أوّل المتضرّرين هو مجموعات الأقليّة أو المجموعات المسحوقة. لكن التآكل في الحقوق هو ظاهرة آخذة بالاتساع، من حيث عدد المجموعات المتضرّرة، ومن حيث حجم الحقوق المنتهكة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً منّا ينتمي (أو قد ينتمي) - في أي وقت من الأوقات- إلى مجموعة أقليّة: أقليّة سياسيّة، أو أقليّة قوميّة، أو مكانة اجتماعيّة- اقتصاديّة مسحوقة، أو إلى مجموعة قادمين من بلاد معيّنة. وعليه فإن الحفاظ على حقوق الإنسان وعلى الديمقراطيّة يحافظ علينا؛ وإذا تصدّعت هذه فالجميع يواجه الخطر، وقد نجد أنفسنا جميعًا في وضع تُنتهك فيه حقوقنا.

ينتصر الشرّ هو أن يقف الناس الفاضلون مكتوفي الأيدي»، ونحن ننوي القيام بعكس ذلك تمامًا؛ أي أنّنا نوينا على العمل. وعلى الرغم من التدهور والغوغائيّة والهجمات، فنحن متفائلون. نؤمن بأنّ هناك ما يكفي من الناس الفاضلين الذين سيريدون معًا المحافظة على قوانين اللعبة والمحافظة على حقوق الإنسان، كي تحافظ هي علينا.

وتحت عنوان «لمَ نحن قلقون؟» جاء في البيان:

في الأعوام الأخيرة، تشهد إسرائيل تحوّلاً مثيرًا للقلق في مَدارك الجمهور لماهيّة النظام الديمقراطي، وممارسات الدولة تجاه هذا النظام، وتشهد كذلك نزعة مرعبة لتعزُّز العديد من هذه المؤشرات. المعركة الانتخابيّة الأخيرة، وإسكات الأصوات المعارضة وأصوات الاحتجاج، والمضيّ في التشريعات التمييزيّة قُدُمًا واستخدام شخصيات جماهيريّة الخطابَ القومجيّ والعنصريّ والتحريضي استخدامًا فظًّا، كلّ هذه تشكّل بالنسبة لنا إشارات تحذيريّة لا يمكن تجاهلها، ونريد تقاسمها معكم.

الكثير من منظّمات المجتمع المدنيّ في إسرائيل (وجمعيّة حقوق المواطن من بينها) تقود معًا مشروعَ الديمقراطيّة كي تذكّر بما يلي:

ثمّة قواعد في اللعبة الديمقراطيّة لا يمكن الاستهتار بها، وحريٌّ بنا ألا نعتبرها مفهومة ضمنيًا.

الفضاء الديمقراطيّ المفتوح هو مصلحة جليّة للجميع.

بمقدورنا النضال من أجل الديمقراطيّة أمام هذه النزعات التي تتهدّدها، وعلينا تحمُّل مسؤوليّة هذا الأمر.

ووفقًا للبيان فإنه من المتعارف عليه التمييز بين مفهومين أو بُعدين للديمقراطيّة: الديمقراطيّة الشكليّة والديمقراطيّة الجوهريّة. ويقتصر تعامل البعد الشكليّ على طرائق اتخاذ القرارات في الدولة؛ وبحسب المفهوم الشكليّ فإنّ الديمقراطيّة هي نظام يقترع فيه جميع المواطنين (من سن معيّنة) بحريّة، مرّة كل بضعة أعوام، ليختاروا ممثّليهم في السلطة؛ في الفترات الواقعة بين دورة انتخابات وأخرى يدير الممثلون شؤون الدولة بناء على حسم الأغلبيّة. وحكم الأغلبيّة هو القيمة العليا في الديمقراطيّة الشكليّة، المحدودة. أمّا حقوق الإنسان (ولا سيما تلك التي تخصّ الأقلّيّة)، فتتعلّق - إلى مدى بعيد- بحسن نيّة الأغلبيّة.

لكن الحفاظ على المبادئ الشكليّة لوحدها لا يضمن وجود الديمقراطيّة الجوهريّة. لقد نما مفهوم الديمقراطيّة الجوهريّة وتَبَلْوَرَ من وجهة النظر القائلة إنّ الدولة قائمة من أجل الناس الذين يعيشون فيها، لا العكس. وتنصّ هذه الوجهة على أنّ القاعدة الأخلاقيّة للنظام الديمقراطيّ مشروطة بتحقيق قيم حقوق الإنسان والمواطن- من خلال الاعتراف بقيمة الإنسان وكرامته، وبكونه مخلوقًا حرًّا، وبالمساواة بين بني البشر، وبأنّ لكل إنسان حقوقًا أساسيّة، لكونه إنسانًا. ويتعامل المنهج الجوهريّ مع الذود عن حقوق الإنسان كعنصر أساسيّ في النظام الديمقراطيّ. وبحسب هذا التوجّه، فإنّ الصراعات بين الذّوْد عن الحقوق وحسم الأغلبيّة هي تعبير طبيعيّ وجوهريّ عن عنصرين ديمقراطيّين حيويّين.

ينضاف إلى ذلك أنّ الربط بين حقوق الإنسان والديمقراطيّة هو شأن ثنائي الاتجاه. فمن ناحية، ثمة حقوق إنسان تُعتبر المحافظة عليها شرطًا ضروريًا لوجود النظام الديمقراطيّ، كحريّة التعبير، وحريّة استقاء المعلومة، والحقّ في التنظُّم، والحقّ في الانتخاب والترشّح، وغير ذلك. وبدون إتاحة الفرص المتساوية لتطبيق هذه الحقوق، لن تكون هناك ديمقراطيّة (حتّى بالمفهوم الضيّق والشكليّ)، إذ كيف سيبلغ المواطنون حسمًا ما لأغلبيّة بدون إجراء نقاش جماهيريّ حقيقيّ ومفتوح؟ هكذا، وبدون بعض حقوق الإنسان، تصبح أي ديمقراطيّة؛ حتّى الشكليّة المحضة، مستحيلة. ومن ناحية أخرى، فإنّ حماية حقوق الإنسان مستوجبة كاشتقاق من المفهوم الديمقراطي

الجوهري، كما ذُكر أعلاه؛ لذا فإنّ انتهاك المبادئ الديمقراطيّة، مثل إجراءات التشريع اللائقة أو فصل السلطات، يُفسد القدرةَ على حماية حقوق الإنسان أو يشوّهها.

من المبادئ الأساس في الديمقراطيّة الجوهريّة حماية حقوق الأقلّيّات مقابل استبداد الأغلبيّة. علاوة على ذلك، فإن الديمقراطيّة الجوهريّة تحمي حّق الأقلّيّات في المحافظة على هويّتها القوميّة والدينيّة والثقافية. ومن بين المبادئ الأساسية للديمقراطيّة، نَذْكر فصْلَ السلطات (الذي يحدّ من قوّة السلطة مقابل الفرد)، والمحافظةَ على حرّيّة التعبير (التي تتيح - في ما تتيح- إسماع وسائل الإعلام والمجتمع المدنيّ النقد إزاء أفعال السلطة). وتتعامل الدولة الديمقراطيّة مع جميع مواطنيها على نحوٍ مُنْصِف، وتمتنع عن أيّ تعبير عن العنصريّة تجاه أيّة من المجموعات السكانيّة، ذلك بأنّه يُحظر على الدولة الديمقراطيّة أن تعبّر عن مواقف عنصريّة، حتّى لو كان من حقّ المواطنين - في إطار حريّة التعبير- أن يعبّروا عن مواقف كهذه.

حين تتدهور المعايير وتضمحل المبادئ الديمقراطيّة، فإن أوّل المتضرّرين هو مجموعات الأقليّة أو المجموعات المسحوقة. لكن التآكل في الحقوق هو ظاهرة آخذة بالاتساع، من حيث عدد المجموعات المتضرّرة، ومن حيث حجم الحقوق المنتهكة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً منّا ينتمي (أو قد ينتمي) - في أي وقت من الأوقات- إلى مجموعة أقليّة: أقليّة سياسيّة، أو أقليّة قوميّة، أو مكانة اجتماعيّة- اقتصاديّة مسحوقة، أو إلى مجموعة قادمين من بلاد معيّنة. وعليه فإن الحفاظ على حقوق الإنسان وعلى الديمقراطيّة يحافظ علينا؛ وإذا تصدّعت هذه فالجميع يواجه الخطر، وقد نجد أنفسنا جميعًا في وضع تُنتهك فيه حقوقنا.

تأثير الحرب في غزة

يرى كثير من الخبراء أن الحرب في غزة ساهمت في مزيد من التدهور في وضع الديمقراطية الإسرائيلية.

وأعاد بعضهم إلى الأذهان حقيقة أن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية متجذرة، بل إنها ديمقراطية على المستوى الرسمي، بمعنى أنها ديمقراطية تتيح قدراً كافيا من حرية التعبير (المقيدة بواسطة الرقابة العسكرية) وانتخابات عامة حرة (لكنها لا تخلو من الفساد)، غير أن هناك عدداً من الأمور والجوانب التي تميز الديمقراطيات الليبرالية الحقيقية لا وجود لها هنا مطلقًا.

ويقول البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، إن الأمرين الأكثر أهمية غير المتوفرين في الديمقراطية الإسرائيلية هما:

(*) الأول، انعدام الوعي والإقرار بأن مصدر السيادة الحقيقية لا يتجسد في الكنيست والحكومة، وإنما في المواطنين.

(*) الأمر الثاني، والذي يرتبط بالأول، هو عدم قدرة المواطنين على التأثير في السياسة المتبعة من قبل الحكومة والتي يوجهها ضباط الجيش والموظفون الحكوميون. فهؤلاء يتحكمون عمليا في كل ما يحدث في إسرائيل.

وبرأيه فإن هناك على الأقل ثلاثة تأثيرات سلبية على الديمقراطية، عززتها الحرب الأخيرة (في غزة)، والتي يمكن تشخيصها بسهولة كبيرة.

التأثير الأول يتمثل في قبول العنف كوسيلة وحيدة لحل مشكلات اجتماعية وسياسية. ونتيجة لدروس حرب لبنان الثانية الفاشلة (في صيف ٢٠٠٦)، وكذلك لأسباب أخرى، فقد أيد الزعماء الإسرائيليون كافة استخدام الجيش الإسرائيلي بصورة عنيفة ضد حركة «حماس» في غزة. وقال ضباط الجيش والجنود الذين أدلوا بمقابلات صحافية بعد الحرب، في معظمهم، وبصراحة، إن اللجوء إلى العنف كان الطريق الأسلم لإدارة الحرب. وقد قبلت الأكثرية المطلقة من المواطنين الإسرائيليين اليهود، وبينهم السياسيون الكبار، هذا التوجه أو الموقف، والذي من شأنه فقط أن يدجج ويعزز العنف الذي يسم المجتمع الإسرائيلي منذ زمان طويل، ويشكل واحداً من أخطر الألغام الداخلية التي تهدد أي ديمقراطية ليبرالية حقيقية، والتي تحل فيها المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

التأثير الخطر الثاني هو على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. فالمحاولة المتكررة لمنع الأحزاب الفلسطينية الإسرائيلية ومقارنة أنصارها بعناصر «حماس» بل والتلميح إلى تعاون تلك الأحزاب مع حركة «حماس»، إنما يشير إلى تفاقم إضافي في هذا المجال. ولقد كانت مكانة هؤلاء الفلسطينيين هشة أصلاً، إذ عانوا من تمييز يتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية. وازدادت مكانتهم سوءاً وتدهوراً في أعقاب الحرب في غزة، وهذه السيرورة ستؤدي مستقبلاً إلى مزيد من التدهور في الديمقراطية الإسرائيلية، الأمر الذي لا تدركه أكثرية الجمهور والساسة في إسرائيل.

هناك أمر ثالث من شأنه أن يفاقم أكثر من ثغرات وعيوب الديمقراطية الإسرائيلية، هو التطلع إلى «زعيم قوي» والذي عبر عن نفسه أيضاً في حملة الانتخابات التي جرت بعد الحرب الإسرائيلية في غزة.

هناك أمر ثالث من شأنه أن يفاقم أكثر من ثغرات وعيوب الديمقراطية الإسرائيلية، هو التطلع إلى «زعيم قوي» والذي عبر عن نفسه أيضاً في حملة الانتخابات التي جرت بعد الحرب الإسرائيلية في غزة.

وإن التطلع إلى مثل هذا الزعيم القوي والميل الشديد إلى ترك مهمة رسم السياسة واتخاذ القرارات في يده وأيدي مساعديه، وعدم الرغبة في استجلاء المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة في عمليات صنع وتنفيذ السياسات؛ كل ذلك يتجلى بوضوح ليس فقط في مواقف الجمهور وإنما أيضاً في الحملات الانتخابية الأخيرة لكل من بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني وإيهود باراك وأفيغدور ليبرمان،

وإن التطلع إلى مثل هذا الزعيم القوي والميل الشديد إلى ترك مهمة رسم السياسة واتخاذ القرارات في يده وأيدي مساعديه، وعدم الرغبة في استجلاء المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة في عمليات صنع وتنفيذ السياسات؛ كل ذلك يتجلى بوضوح ليس فقط في مواقف الجمهور وإنما أيضاً في الحملات الانتخابية الأخيرة لكل من بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني وإيهود باراك وأفيغدور ليبرمان، والذين يؤمنون بشكل واضح بهذه التسوية غير الديمقراطية التي تعطى فيها قوة ونفوذ كبيران للزعيم الذي ينظر إليه كزعيم قوي.

وعدا عن هذه المشكلات المركزية الثلاث، ثمة مشكلات أخرى تضر بالديمقراطية الإسرائيلية التي تراوح مكانها منذ زمن طويل. ولكن يخيل أنه وخلافاً لنتائج الحروب التي جرت في أنحاء مختلفة من العالم، والتي أدت إلى تحولات ديمقراطية مدهشة (كما حصل في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)، فإن الحرب الأخيرة في غزة أدت إلى مزيد من التدهور في مكانة إسرائيل في النظام العالمي، وعلى المدى البعيد في وضع الديمقراطية الإسرائيلية أيضاً، والتي تعاني من خلل وعيوب.

ويؤكد الدكتور ندير تسور، الباحث المشارك في معهد «هاري. س. ترومان من أجل دفع السلام» في الجامعة العبرية في القدس، أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية تعيش على حد السيف. وهذا الاستنتاج يمكن الوصول إليه بسهولة إذا ما تفحصنا الأجندة العامة التي سادت على أعتاب التوجه إلى صناديق الاقتراع في جميع الدورات الانتخابية التي جرت حتى الآن في إسرائيل (ثماني عشرة دورة)، أو إذا ما استعرضنا برامج القوائم الكبيرة التي تنافست على صوت الناخب في الانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي. فمسائل الأمن والخطوات السياسية من أجل التوصل إلى تسويات سلمية، أو موقف الإسرائيليين إزاء حدود الدولة والمناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، قد نحّت جانبا القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن موضوعات على غرار جودة البيئة أو مكافحة الجريمة والعنف. والانشغال الاضطراري أحيانا في موضوع الأمن والاحتياجات المنبثقة عنه يتجلى بوضوح في الخطاب العام وفي الانقسامات والخلافات التي تمزق المجتمع في الطريق إلى بلورة هوية جماعية، وفي نصيب الأمن من كعكة ميزانية الدولة. مع ذلك فمن الصعب الإشارة إلى رابط ثابت وواضح بين تفضيلات الناخب وبين نتائج الحروب، أو بين أنماط التصويت وبين رؤية الجمهور لإنجازات الحروب.

أمّا البروفسور يارون إزراحي فيعتقد أن إسرائيل ديمقراطية بنسبة ٤٠ بالمئة فقط، وذلك لأن الأسس الديمقراطية الرسمية متوفرة، على غرار انتخابات حرة، تداول السلطة سلميًا من دون عنف (لغاية مقتل اسحق رابين، الذي شكل حدثاً قاسياً للغاية)، كما أن المحاكم مستقلة جداً، وهناك صحافة حرة.

والعوامل التي تحد من إمكان أن تكون إسرائيل ديمقراطية أكثر هي:

أولاً، طالما كانت إسرائيل دولة محتلة، ترسل مواطنيها وجنودها لقمع شعب بأكمله، فإنها لا تستطيع التحوّط بالشرعية التي يوفرها مصطلح «نظام ديمقراطي».

ثانيا، النظام الديمقراطي هو نظام تقيد فيه السياسة نفسها بواسطة دستور و/ أو ثقافة سياسية من ضبط النفس. وهذان العاملان غير متوفرين في إسرائيل- لا دستور ولا ثقافة سياسية تقوم على ضبط النفس- وهما سمتان بارزتان للديمقراطية.

ثالثاً، الأكثرية في إسرائيل هي أكثرية إثنية وليست أكثرية سياسية. ما هي الأكثرية السياسية؟ إنها أكثرية يمكن أن تتبدل بين الانتخابات، ولكن الأكثرية في إسرائيل هي بصورة دائمة أكثرية إثنية، وهذا أمر غير ديمقراطي، كما أن هذا ليس صفة نموذجية للديمقراطية. في

الولايات المتحدة، التي تعتبر بطبيعة الحال دولة مختلفة عن إسرائيل في كثير من المعطيات والحيثيات، تتغير الأكثرية السياسية. أما في إسرائيل فتتغير الأكثرية السياسية لكن داخل الأكثرية الإثنية، وهنا تكمن المشكلة طبعاً. والبنية الائتلافية لدولة إسرائيل تضع مبدأين ديمقراطيين في تعارض أو تضاد، أي تضع ماهية أو جوهر قيم ديمقراطية أساسية كالمساواة أمام القانون والمساواة بين الرجل والمرأة، والكثير من المواضيع المرتبطة بروح الديمقراطية من ناحية قيمية، في مقابل القيمة السياسية التي تعتبر أيضاً قيمة ديمقراطية، والمتمثلة بالاستقرار السلطوي. وبرأيه فإن المحزن جداً في ظل مثل هذا الوضع، هو أن قادة المؤسسة السياسية السائدة في إسرائيل يشترون الاستقرار السلطوي بثمن قيم مهمة للديمقراطية جوهرياً، أي أنهم يضحون طوال الوقت بقيم الديمقراطية الجوهرية من أجل مبدأ استقرار الحكم. ولذلك لا يطبقون القانون في حالات كثيرة من موجات انفجار العنف.. ويتيحون تطوير ثقافة كاملة من اللاشرعية، وكل ذلك من أجل مغازلة بعض الأصوات التي كان الائتلاف سينهار من دونها.

وكانت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا، القاضية دوريت بينيش، قد أكدت خلال كلمة ألقاها في مناسبة إعلان نتائج «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، أن المعطيات التي أظهرها هي معطيات مثيرة ومهمة تشير إلى ظواهر مقلقة مختلفة لدى الجمهور الإسرائيلي، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاهيم السائدة في أوساط قطاعات مختلفة من الجمهور إزاء الدفاع عن حقوق الإنسان، وشرعية اللجوء إلى القوة من أجل تحقيق أهداف سياسية، والنظرة إلى الأقليات في المجتمع الإسرائيلي.

وأضافت أن تلك المعطيات وكذلك الواقع الذي نعيش فيه – الظواهر التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي في الفترة الأخيرة بالذات– يدقان ناقوس الخطر فيما يتعلق بمستقبل استقرار الديمقراطية في إسرائيل، مؤكدة أنه يجب أن نكون مدركين أن الديمقراطية في إسرائيل ليست أمرا بديهيا وأنه يجب أن نستثمر في تنمية قيمها بغية ضمان استمرار بقائها. وقالت إن من بين الظواهر الخطرة التي تستوجب معالجة فورية من أجل استئصالها من الجذور تبرز في هذه الأيام: ظاهرة العنف الشديد والتي تفشت في صفوف المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى «ظواهر» الفجوات الآخذة في الاتساع بين المجموعات السكانية المختلفة؛ المواقف من الخطاب السياسي غير المتوازن والذي تحول إلى خطاب متطرف وعدواني ينزلق مرارا إلى مظاهر تحريض وكراهية؛ انعدام التسامح إزاء مجموعات الأقليات وغياب الاعتراف بحق «الآخر» في ممارسة نمط حياة خاص وسط المحافظة على كرامته الإنسانية. وقالت «ينبغي أن نضع نصب أعيننا، كهدف تربوي وقيمي من الدرجة الأولى، الامتناع عن اللجوء إلى القوة والعنف في حل النزاعات وفرض القيم، والحرص على احترام الثقافات المختلفة التي يتألف منها فسيفساؤنا الاجتماعي، والذود عن حقوق الإنسان.. فإنه بدون هذه الأشياء لن يتمكن المجتمع الإسرائيلي من البقاء كمجتمع ديمقراطي».

ويمكن القول إن ما حذرّت بينيش منه قد تفاقم أكثر فأكثر، كما بينت نتائج «مؤشر الديمقراطية» للعام ٢٠١٠، بصورة لا يصبح معها من المبالغة القول إن حال الديمقراطية الإسرائيلية يسير من سيء إلى أسوأ، وذلك دون أن نتوقف عند دور السياسيين في التسبب بهذا التدهور والذي ازداد كثيرًا في الآونة الأخيرة.

[أ. ش]